

وإن شاء صلى الله عليه وآله وإن كان ربه طاهر وثلاثة أو بأكثر
كثير الصلوة عزاً لنا بل يصلي بالتحل في وعند محمد بن عبد الله بن
في الوحيين وإن صلى عزاً لنا مثل ما عدل في الأروع والسجود يكون
بعضه قال نعم كما بقصد في الصلوة وقال في الذخيرة نعم وقد
يجلبه إلى القبلة ويضع يديه على عودته المثلثة سواء صلى لها
أو في بلدة مظلمة أو في البساتين أو في الصحراء هو الفصح وإن صلى في
أجزائه والأول أفضل ولو قام على شيء يجزئ وصل الأجر ولو عمل
على غير في بطنه قد ران كان محطاً لا يجوز وإن لم يكن جازوا
يعد على شيء يجزئ فسد صلواته وقال أبو يوسف رحمه الله إن أعاد
على شيء طاهر لا تمسك وإن كان موضع قدميه وركبته طاهراً
وموضع جبهته وأذنيه نجساً عن أبي حنيفة رحمه الله سجد على أذنيه
وجوز صلواته خلافاً لها وإن كان موضع أذنيه نجساً وسائر
المواضع طاهراً جاز إن جاز في وذكره في مشيئة السجدة إذا كانت
النجاسة في موضع الكفين والركبتين جازت صلواته وقال في العبود
هذه رواية شاذة والفصح أن يقال إن كان في موضع ركبته لا يجوز

وإن كان موضع إحدى قدميه نجساً لا يجوز إذا كان وضوءاً وإن كانت
تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم فجميع نصيبها كزمن قدر
الدرهم مع ما منع كما منع إذا كان في ثوب ذي عطفين وإن أفضر في كما
طاهر ثم نقل قدميه على شيء يجزئ وقام إن لم يكن بقدر ما يؤد
كالكلمات والآثار وكذا إن رفع ثوبه وعليه ما قدر أن أدى
مهما ركعتاً فسدت وفيها من أهل سمرقند إذا سجد فرفع ثيابه
على شيء يجزئ جازت صلواته إذا كانت باليسة وفيها خلافة قوله الله
إذا كانت النجاسة على إن الدين الأجرة وهو على ظاهرهما
قارن صلواته تمسك وبمثلها إذا حلقت النجاسة نجاسة فقبله إن كان
غالب النجاسة قبل القطع يجوز الصلوة وإذا أصاب الأذى نجاسة
فوقها بطين أو جفن فصل عليه جاز وليس هناك التوفيق
ولو قوضها بالزرايب ولم يطين إن كان التراب قليلاً يجزئ أو استنبت
يجد النجاسة النجاسة لا يجوز والأجود ولو كان على اليد نجاسة
فقبل وصل على العوج الثاني يجوز وقال أبو يوسف لا يجوز وفيه
أخذ من الشايع وما كان مذهب محمد بن أبيه مذكور في المعجم ولو سيطر